

**الاکراه کسبب من أسباب تخفيف
الاحکام او اسقاطها**

د. سمیر محمد محمود عتبی
مدرس الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون
جامعة الازهر - دمنهور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى وضع لنا معالم الحلال من الحرام بمقتضى ما شرعه من الاحكام والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الانام وعلى آله واصحابه السادة الاعلام وبعد . . .

فانه يطيب لى ان اتقدم ببحث متواضع ليكون ضمن الموضوعات التى ستحتوى عليها المجلة العلمية التى ستصدرها كلية الشريعة والقانون جامعة الازهر بدمنهور وذلك اسهاما منى بعمل يتلائم وما نبحت فيه من الموضوعات الفقهية التى هى الهدف الاساسى الذى تعمل على تدعيمه كليات الشريعة جامعة الازهر منذ نشأتها ولما كانت الشريعة الاسلامية تقسم بروح التيسير والتخفيف فى احكامها تبعا لاسباب تؤدى الى ذلك ومن بينها **الاكراه كسبب من اسباب تخفيف الاحكام أو اسقاطها** فقد جعلته عنوانا لبحثى هذا وبينت فيه حقيقة هذا الاكراه عند العلماء ثم تناولته بالتقسيم بوجه عام ثم بينت بعد ذلك ما له من اثر فى تخفيف واسقاط الاحكام سواء كان ذلك بالنسبة لاحكام الدنيا أو الآخرة موضحا أن التصرفات باعتبار ذلك تتنوع على ثلاث وهى التصرف المرخص فيه . المباح — حرام ثم تعرضت بعد بيان ما تشتمل عليه التصرفات من احكام وما للاكراه فيها من اثر تعرضت لبيان اثر الاكراه فى التصرفات الشرعية والقولية المدنية وما تتنوع اليه من تصرفات محتالة للفسخ أو غير محتملة له وخلاف الفقهاء حول تأثير الاكراه فيها ولقد توخيت فى هذا البحث الادلة القاطعة من الكتاب والسنة مركزا على ما صحح اسناده منها عند العلماء مجنبا ما هو اقرب

الى الضعف والله اسأل ان يجعل هذا البحث خالصا لوجهه الكريم وان ينفع
به الاسلام والمسلمين فهو خير ما، ول واكمر مسئول وهو نعم المولى ونعم
النصر .

بقلم د . نسيم محمد محمود عنبى

مدرس الفقه المقارن بكلية الشريعة
والقانون جامعة الازهر بدمنهور

الاكراه سبب من اسباب تخفيف الاحكام

الاكراه عند علماء اللغة (١) هو حمل الغير على امر لا يرضاه وهذا المعنى في رأى يتناقى مع المحبة والرضا .

اما في اصطلاح الفقهاء (٢) فقد قالوا بأنه حمل الغير على أن يفعل ما لا يرضاه ولا يمكن أن يختار مباشرة هذا الفعل لو ترك وثنائه دون اكراه من الغير . ولكن متى يتحقق الاكراه ؟ ؟ والأصح في نظرنا انه يكفى أن يغلب على ظن المستكره حصول ما هدد به من ضرب أو حبس أو أخذ مال يضره ولا يشترط وقوع المهدد به بالفعل اما عن ثبوت حكم الاكراه فانه يتحقق اذا حصل ممن يستطيع ايقاع ما توعد به سلطانا كان أو غيره .

وعلى النقيض من الاكراه يكون الرضا أو الاختيار اما الرضا فالمقصود منه : الارتياح الى فعل الشيء والرغبة فيه .

واما الاختيار فيعنى به : ترجيح فعل الشيء على تركه أو العكس .

أنواع الاكراه : —

الاكراه ينوع في حقيقته الى نوعين لأنه إما أن يكون ملجئاً وهو الاكراه الكامل أو غير ملجئ أو قاصر . على أن هناك نوعاً ثالثاً يسمى الاكراه الادبى وسنشير الى كل نوع من تلك الانواع على حدة بايجاز .

النوع الاول : الاكراه الملجئ : —

هو الذى اذا تحقق فلا يبقى للشخص معه اختيار أو قدرة ومثاله أن يهدد

(١) القاموس المحيط ج٤ باب الهاء فصل الكاف .

(٢) راجع الضرورة الشرعية للاستاذ الدكتور وهبة الزحيلي استاذ

الشرعية الاسلامية بكلية الشريعة والمقوم جامعة دمشق .

شخص غيره بما يلحق به ضرراً في نفسه أو في عضو من أعضائه ، أما ما يترتب عليه من الحكم فهو بعدم الرضا ويفسد الاختيار .

النوع الثاني : الاكراه غير الملجئ : —

وهو على نقيض الاول فيعرف بأنه التهديد بما لا يضر النفس أو العضو مثل التخويف بالحبس أو التعيير بالفير وكذا الضرب اليسير الذي لا يخشى منه التلف ، أو بتألف بعض المال وهذا النوع يمكن أن يبقى للشخص حالة وجوده اختيار أو قدرة وحكمه انه متفق مع النوع الاول في اعدامه للرضا ويختلف عنه اذ انه لا يفسد الاختيار .

النوع الثالث : الاكراه المعنوي أو الادبي :

وهو الذي يعدم تمام الرضا ولا يعدم الاختيار مثل التهديد بحبس أحد الاصول أو الفروع أو الاخوة والاخوات .

أما عن حكمه فهو يعد به، ثابته الاكراه الشرعي على سبيل الاستحسان لا القياس كما رأى ذلك الكمال بن الهمام من الاحناف ويترتب عليه عدم نفاذ التصرفات المكره عليها .

والذي نراه ان الاكراه الذي يعتبر حالة من احوال الاضطرار أو الاحياج الشرعية(١) هو الاكراه الملجئ — لقوله ﷺ « ان الله رفع عن امتي الخطأ

(١) يظهر من هذا ان الاضطرار الشرعي اعم من الاضطرار القانوني اذ ان الاول يشمل الاجاء الى الفعل الذي يكون الدافع اليه هو القوة الطبيعية كما يشمل الاكراه الذي يكون الدافع فيه الى الفعل خارجاً عن ذات الشخص — أما الثاني وهو الاضطرار القانوني فهو قاصر على النوع الطبيعي فقط ولا يعتبر الاكراه فيه اضطرار « راجع بحث الاكراه للشيخ زكريا البرديسي ص ٢ وما بعدها » .

والنسيان وما استكرهوا عليه (١) .

ونحاول على سبيل الاجمال أن نبحث اثر الاكراه بالنسبة للتصرفات الشرعية الحسية سواء اكانت لاحكام الدنيا او للآخرة .

أما ما يتعلق بالاحكام الدنيوية من حيث التصرفات الحسية بأنواعها الثلاثة التي هي (مباح - مَرخص فيه - حرام) فأحكام الدنيا باعتبار هذه التصرفات أنواع ثلاثة :

النوع الاول : -

هو يشمل الاكراه على محل من شرب الخمر أو السرقة ونشير الى كل من هذين النوعين على سبيل الایجاز فيما يلي :

١ - الاكراه على شرب الخمر :

إذا كان الاكراه على شرب الخمر ملجئاً فان المستكره لا يقام عليه الحد (٢) إذا شرب الخمر باتفاق العلماء - وذلك «شروعياً الحد انما كانت للزجر عن وقوع الجنابة في المستقبل أما شرب الخمر في هذه الحالة لا يعد جنابة بل هو مباح لوجود الاكراه الملجئ وعلى هذا فقد أفتى الفقهاء بعدم نفاذ تصرفات السكران إذا كان في الاصل مكرها على الشرب لأن نفاذ تصرفات السكران حالة اختياره بدون اكراه عند من يرى صحة نفاذها كان تغليظاً عليه وزجراً له وليس ثبته معنى للتغليظ حالة الاختيار لزوال عقله حينئذ فهو كالمجنون وإذا كان هذا في الاختيار ففي الاكراه يكون أولى .

(١) رواه الطبرانی في الكبير عن ثوبان وابی الدرداء وأخرجه ابن ماجه وابن حبان والحاكم عن ابن عباس مرفوعاً وذكره غيرهم . سبيل السلام ج٣ ص٢٣٢ كتاب الطلاق .

(٢) الحد عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى ای لرعاية مصلحة المجتمع ومقدارها ثمانون جلدة .

٢ — الاكراه على السرقة : —

إذا كان الاكراه بالنسبة للمستكره على السرقة اكراها تاما ملجئا فلا حد على السارق ولا اثم عليه وذلك لامرين :

(١) ما سبق من الحديث الشريف « أن الله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (١) .

(ب) ما قرره الفقهاء من أن الحدود تدرا بالشبهات .

فالبنظر الى وجه الدلالة من هذين الامرين نجد أن الاكراه اذا تحقق للسارق وكان ملجئا فان ذلك يعد عاملا مؤثرا أو عاملا قويا في اسقاط الحد لصريح النص ولاعتبار ذلك شبهة وهذا النوع الاول بما اشتمل عليه من الاكراه على شرب الخمر أو السرقة يعد من قبيل التصرف المباح .

النوع الثانى :

وهو التصرف المرخص فيه وذلك يحوى كلا من الاكراه على الكفر والاكراه على اتلاف المال .

١ — الاكراه على الكفر : اذا كان الاكراه كاملا فان المستكره لا يحكم عليه بالردة ولا تعد امراته بائنة وهذا رأى متفق عليه بين الفقهاء باستثناء المالكية حيث قالوا فى حالة ما اذا كان التهديد الواقع على المستكره ليس على سبيل القتل وقد أقدم المهدد على الكفر فقد حكموا عليه بأنه مرتد وتعليهم فى ذلك أن التهديد بغير القتل أقل خطورة من الوقوع فى الكفر .

والذى ينبغى ملاحظته هنا أن الاكراه اذا حدث لشخص ليعتق الاسلام

(١) سبق تخريجه .

فإن المستكره على ذلك يعد مسلما ، والفرق بين الحالتين أن الإيمان في الحقيقة تصديق ولكن الكفر تكذيب وذلك إلا في القلب أما الاكراه فليس له تعلق بالقلب ففي حالة اعتناق الاسلام جعل اللسان مؤثرا وبرهانا على ما هو كائن في القلب ظاهرا . أما حالة الاكراه على الكفر فلا يجعل اللسان دليلا على ما في القلب وذلك لأن الإيمان أمر قلبي . وأما حالة الاكراه على الاسلام فإنه يحكم على المستكره بالاسلام غالبا مع احتمال كونه كافرا في قلبه ، وذلك لأن ترجيح جانب الاسلام في هذه الناحية إنما جاء من قبيل إعلاء الدين الحق حيث أن إعلاءه واجب ينص الحديث الشريف « الاسلام يعلو ولا يعلى عليه » (١) .

٢ — الاكراه على اتلاف المال : —

إذا وقع اكراه من شخص لغيره بأن أجبره على أن يحرق أثاث منزل آخر مثلا ، على أساس أن يكون الاكراه ملجئا فحينئذ يكون الضمان أو التعويض الواجب هو على المكره كما هو رأي الحنفية والحنابلة وبعض الشافعية وذلك لأن المستكره قد سلبت إرادته لأنه شبيه بالآلة في يد المكره ولا يتمين الضمان على الآلة اتفاقا (٢) وهناك رأي آخر للملكية والظاهرية وبعض الحنابلة وجماعة من الشافعية حيث يرون أن الضمان على المستكره وقد اعتبروا هذه الحالة من قبيل القياس على حالة المضطر طعام الغير كذلك يجب على المستكره ضمان مال الغير . وللشافعية رأي وسقط

(١) رواه الطبراني والبيهقي عن عمر بن الخطاب ورواه نهشل عن معاني وروى موقوفا عن ابن عباس سبل السلام ج٤ ص ٨٩ باب الجزية وللهدنة .

(٢) عبارة الحنفية في هذا وأن اكراه على اتلاف مال مسلم بأمر يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه وسعه أن يفعل ذلك لأن مال الغير يستباح للضرورة كما في حال المخصصة ولصاحب المال أن يضمه الآخر لأن المستكره آلة للمكره فيما يصح آلة له والاتلاف من هذا القبيل وراجع مختصر الطحاوي : ص ٤٠٩ وما بعدها الباب شرح الكتاب : ٤ ص ١١١ وما بعدها مجمع الضمانات للبنداري : ص ٢٠٥ .

في ذلك وهو الأرجح عندهم حيث أوجبوا الضمان على كل من المكره والمستكره وقد عللوا ذلك بأنه اتلاف صدر من المستكره في الحقيقة وإن المكره على وجه التسبب ومن المعلوم أن التسبب في الغفل والمباشرة له سيان ونحن نرى اختيار ما رجحه الشافعية من أن الضمان على كل من المكره والمستكره لصحة وجهتهم وقوتها ولأن كل منهم يعد مشاركا للآخر في مباشرة الفعل إما إذا اعتبرنا أن المستكره كالآلة في يد المكره فإن الضمان يتعلق بالمكره وحده فيكون الرأي الأول هو الأرجح .

النوع الثالث :

وهو من قبيل التصرف الحرام ويتضمن الإكراه على القتل والإكراه على الزنا .

١ - الإكراه على القتل :

اتفقت كلمة النقهاء على تأنيب من وقع منه القتل لغيره مكرها ولكنهم اختلفوا في وجوب حد القصاص أو تطبيق عقوبة الإعدام عليه في حالة الإكراه التام . فقد ذهب أبو حنيفة ومحمد وداود الظاهري وأحمد في رواية عنه والشافعي في قول له إلى أنه لا قصاص على المستكره فقط وسندهم في ذلك قوله عليه السلام « عوفت عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (١) » .

ووجه الدلالة من هذا الحديث أن العفو عن الشيء يكون عفوا عن مقتضاه ، فكان مقتضى ما أكره عليه ، عفوا عنه أوجب أصل العفو في الإكراه المتسبب في الفعل ولأن المستكره في حقيقة أمره مجرد آلة في يد المكره إذ أن القاتل في المعنى هو المكره وإنما الذي وجد من المستكره هو صورة القتل فتحقق المشابهة بين المستكره والآلة وإذا كان هذا فلا قصاص على الآلة . وترهب زفر وابن حزم الظاهري إلى أنه يقتضى من استكره ، وذلك لأن القتل قد وقع بمباشرة

(١) سبل السلام ج٣ ص ٢٣١ كتاب الطلاق .

له حقيقة بطريقة الحس والمشاهدة ، ولكونه قد ارتكب محرماً عليه لا يجوز
الاقدام عليه بحال ، أما المكره فهو وان كان متسبباً الا انه لا قصاص على
التسبب هذا وقد رأى الطحاوى بأن قول زفر ومن معه هو اجود الاقوال
وبه اخذ .

أما أبو يوسف فقال بعدم القصاص من المستكره أو المكره ووجهته في
ذلك ان المكره ليس قاتلاً في الحقيقة بل بالتسبب ولكن المستكره هو القاتل ،
وإذا كان القصاص لم يتعين على المكره من باب أولى ولكنه أوجب عليه ضمان
الدية للمقتول تدفع لوليه في مال المكره ولا شيء على المأور المستكره وهذا
ان رأى يعد في نظري ضعيف لا يجب المسار اليه أو الاخذ به لأنه وان أوجب
الدية على المكره حتى لا يهدر دم المقتول الا انه قد اعفى المستكره كلية حتى
لم يحكم عليه بالتعذير مع انه المباشر للقتل حقيقة فكيف يكون ذلك ممكناً ؟

ولكنه لو حكم على المستكره بعقوبة مخففة أو حتى بالتعذير لكان ذلك
جائزاً حتى لا يوجد التساهل في هذه الامور مما يترتب عليك سفك الدماء فلكي
يتحقق الزجر والردع للآخرين لأن من وجود عقوبة يحكم بها على
المستكره ولو كان ذلك على سبيل التعزيز .

هذا وفي المسألة رأى ثالث نسب الى المالكية والشافعية والحنابلة
حيث يرون انه يتحتم القصاص على المكره والمستكره وذلك لوجود القتل
من المستكره حقيقة ، والمكره متسبب في القتل ، وحيث ان المتسبب كالمباشر
كما ثبت شرعاً فالقصاص عليهما سواء والذي تظهر حجته من تلك الآراء هو رأى
أبو حنيفة وذلك لصريح نص الحديث وما أكرهوا عليه ولأن المستكره يعد آلة
في يد المكره يوجهها ويستعملها حيث شاء فالقصاص لا يكون الا على المكره
ولابد من تعزيز المستكره والله اعلم بالنسبة للدية ففى وجوبها روايتان عند
الاحناف في حالة الاكراه أرجحهما أنها تجب على المكره وما تجب ملاحظته ان
المستكره اذا قتل بالاكراه كان من حقه أن يرتد أصلاً فلا يكون قتله له مانعاً

به من الارث مادام ناشئا عن طريق الاكراه وذلك في مذهب ائمة الحنفية
ماعدا زفر .

٢ - الاكراه على الزنا : -

اذا تأملنا في حالة الاكراه على الزنا نجد انه تارة يقع للمرأة وتارة للرجل
فاذا وقع الاكراه للمرأة بأن ارغمت على الزنا فان جمهور الفقهاء قد رأى أن
الحد الشرعي (١) لا يقام عليها مهما كان هذا الاكراه تاما أو ناقصا والحجة في
ذلك واضحة في قوله تعالى « ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا
لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرهن فان الله من بعد اكراهن غفور رحيم (٢)
ووجه الدلالة من هذه الآية انها دللت بما لا يدع مجالا للشك على أن الاثم
بالنسبة للمرأة قد انتفى تمام الانتفاء اذا كانت مستكرهه على الزنا وبمسأ
أن الاثم قد انتفى عنها فان عليه ارتفاع الحد عنها .

اما اذا اكراه الرجل على الزنا اكراها تاما فان الفقهاء وقد اختلفوا في
ذلك فيرى الحنفية والشافعية على الارجح عندهم انه لا يجب توقيع العقوبة
او اقامة الحد على المستكره على الزنا ووجهتهم في ذلك أنهم اعتبروا وجود
حالة الاكراه شبهة فيرتب عليها ان الحدود تدرا بالشبهات ويرى الحنابلة
والمالكية وجوب الحد على الزانى لأن عمل الزنا لا يأتى عادة بدون ارادة
واختيار وفي مشهور مذهب المالكية نرى أيضا أنهم أوجبوا اقامة الحد على
المرأة المستكرهه (٢) .

ونحن نرى ترجيح مذهب الشافعية والحنفية لقوة دليلهم المستند الى

(١) وهو الجلد مائة جلدة اذا كانت بكرا فان كانه محضة « ثيبا » فعقوبتها

الرجم .

(٢) سورة النور ٣٣ .

(٣) الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي عليه ٤ ص ٣١٨ ، المالحق

لابن حزم : ١ ص ٣٨١ قواعد الاحكام للعز بن عبد السلام ٢ ص ١٣٢ ،

الاشباه والنظائر للسيوطى ص ١٧٩ ، القواعد لابن رجب ص ٢٨٦

وما بعدها .

أن الحدود تدرا بالشبهات وجبيل القول ومحمله أن الاكراه التام أو الملجئ أثناء الضرورة أو الحاجة الملحة المنزلة منزلة الضرورة يتعلق به حكم الإباحة لتناول ما حرم من المطاعم كما يجوز أيضا إجراء كلمة التفر على اللسان مع اطمئنان القلب بالايامن ولكنه مع ذلك لا يجوز أن يبيح وقوع الجرائم التي تؤثر على الأمراد بالأضرار مثل القتل والجرح والزنا بالمرأة وسفضب .

أما فيما يتعلق بالمقاصب الشرعية الذى قد يترتب على اقتراء بعض الجرائم كشرب الخمر والسرقه والنطق بالكفر والقتل والزنا ، فلا يوقع منه شيء على المستكره كما لا يكون ملزما بتعويض ما أنفقه من أموال الآخرين وذلك كما اخترناه من رجحان مذهب الاحناف ومن معهم خلافا لبعض المذاهب الأخرى وهذا الذى ذكرناه من أحكام الاكراه متعلق بأحكام الدنيا أما بالنسبة لأحكام الآخرة والاكراه فيها متعلق بالتصرفات الفعلية أو الحسية المكروه عليها والواقع ان ذلك يختلف تبعا لاختلاف نوع التصرف كما عرفنا هى ثلاث : مباح — ومرخص فيه — حرام .

وسنشير الى كل واحد منها فيما يلى :

١ — التصرف المباح بالاكراه وقد سبقت الاشارة اليه أثناء الكلام عن أحكام الدنيا وقلنا بأنه يشمل الاكراه على شرب الخمر والاكراه على السرقه أما هنا فيشمل أكل الأيئة والدم ولحم الخنزير فاذا كان الاكراه ملجنا فإنه يبيح تناول تلك الأشياء وان كانت محرمة لأن تحريمها إنما كان ثابتا فى الأحوال العادية . أما اذا وجدت الضرورة فقد أبيحت بقول تعالى « أما اضطررتم انيه » (١) . ووجه الدلالة من الآية أن الاستثناء من التحريم يفيد الإباحة واذا تأتى بن المستكره امتناع عن تناولها حق قتل كان آثما شرعا إذ أن مقتضاه

المقاء بالنفس الى التهلكة (٢) وقد نهى الله عن ذلك فقال : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » (٣) .

٢ - التصرف المرخص فيه بالاكراه : مثاله اجراء كلمة الكفر على النسان مع كون القلب مطمئنا بالايمان ، او يقع من احد سب للنبي (ص) ظاهرا او اداء الصلاة تجاه الصليب شكلا او القيام باتلاف مال المسلم فان مثل هذه الامور لا يمكن ان يتاح اطلاقا وانما رخص فعلها ظاهرا في حالة وقوع الاكراه الملجئ او التام ان الفعل لا يباح هنا الا على سبيل الاكراه وان ابيح لذلك ترتب عليه عدم المؤاخذة او المسؤولية اما اذا امتنع المستكره عليها فلم يقم بفعل شيء منها حتى ادى به ذلك الى القتل كان مثابا ثواب الجهاد وحشر في حداد الشهداء وذلك لان تحريم هذه الاثياء بالنسبة للممارس لها لا يسقط عنه بل اذا امتنع عن الكفر كان افضل له كما هو رأى الحنفية حتى يعتبر من صدع بالحق وبذا يتضح ان المباح مختلف عن المرخص فيه فاذا كان الفعل مباحا لاجل الضرورة كانت الحرمة مرفوعة عنه ايضا ، اما اذا ابيح الفعل لاجل الترخيص فان الحرمة لا ترتفع عنه بل تظل ملازمة له فتأثير الضرورة في الاباحة ابلغ من الترخيص والضرورة كذلك ترفع الاثم لقوله تعالى « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » (٤) على ان المالكية لم يجيزوا التلفظ بالكفر الا في حالة واحدة هي الاكراه على القتل على معنى ان المستكره يكون مهددا بالقتل ان لم يتلفظ بالكفر اما اذا كان الاكراه بقطع عضو فلا يرونه مبيحا لاجراء كلمة الكفر على اللسان .

وما هو ادل على جواز النطق بالكفر على سبيل الظاهر هو قول الله

-
- (٢) راجع البدائع ٧ ص ١٧٦ تبين الحقائق من ١٨٥ ، الدر المختار :
٥ ص ٩٢ تكملة فتح القدير ٧ ص ٢٩٨ .
(٣) سورة البقرة ١٩٥ .
(٤) البقرة ١٧٣ .

عز وجل « من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم » (١) وهذا ايضا موافق لمذهب جمهور العلماء ومنهم الظاهرية (٢) .

٣ - التصرف الحرام الذى يمتنع فيه تأثير الحرام مطلقا : - وامثله كثيرة ومتعددة منها قتل المسلم بغير حق او قلع عضو من اعضائه ومنها ضرب الوالدين والزنا بالمرأة فكل هذه الامور لا يباح فعلها ولا يرخص اصلا بالاكرامه وذلك لأن القتل محرم والاعتداء كذلك فكل منها لا يحتمل الاباحة مطلقا والاصل فى ذلك قوله تعالى « ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق » (٣) وقال ايضا « والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاننا واثم بينا » (٤) فقد دلت الآيتان دلالة قاطعة على أن القتل والاعتداء باى لون من ألوان الايذاء قد اخذ كل منهما حكم التحريم اما عن ضرب الوالدين فذلك حرام بلا ريب لقوله تعالى « فلا تفلأثما أف ولا تنهرهما » (٥) .

ووجه الدلالة منبأ انبأ قد نهت عن التأنيف الذى هو أدنى من الضرب فيكون التحريم ثابتا للضرب من باب أولى سواء قل الضرب او كثر أما بصدد الزنا فهو محرم عقلا وفاحشة ومنكر اصيل شرعا (٦) لأن الله يقول « ولا تقربوا

(١) سورة النحل ١٠٦ .

(٢) المراجع السابقة ، الموافقات : ١ ص ٣٢٥ الشفاء للقاضى عياش ٢ ص ٢٢٢ ، الاشباه والنظائر للسيوطى ص ١٧٨ ، مخطوط قواعد الزركشى : ق : ٢٣ ، قواعد تضبط للفقيه أحول مذهبه للزركشى : ق ٢٦ ب .

(٣) سورة الاسراء ٣٣ .

(٤) سورة الاحزاب ٥٨ .

(٥) سورة الاسراء ٢٣ .

(٦) المراجع السابقة وانظر كتب الاصول فى انواع التصرفات الثلاثة مثل التقرير والتجديد ٢ ص ٢١١ ، مرآة الاصول : ٢ ص ٤٦٤ شرح المنار ٣٧٢ ، حاشية نسمات الاسفار ص ٢٩٤ .

الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا» (١) فقد نهت الآية نهيا صريحا عن فعل الزنا لانه فاحشة ومن هنا ثبت التحريم على وجه التأكيد حتى ولو كانت ضرورة او اضطرار اليه ولذا قال المحب الطبرى «من الشافعية» لو اضطرت امرأة الى طعام وامتنع المالك من بذله الا يوطئها زنا : لا يجوز لها تمكينه بخلاف اباحة الميتة فان المضطر فيها الى نفس المحرم وتندفع به الضرورة وهذا الاضطرار ليس الى المحرم وانما جعل المحرم وسيلة اليه وقد لا تندفع به الضرورة اذ قد يصر على المنع بعد وطئها اه (١) .

اثر الاكراه في التصريفات الشرعية او القولية المدنية : -

لقد سبق القول في بيان احكام التصرفات الحسية ونود هنا ان نشير الى بيان احكام التصرفات سواء كانت شرعية او قولية مدنية لنقف على مدى ما للاكراه فيها من تأثير فنقول قد اختلف الفقهاء في ذلك الشافعية والحنابلة (٢) ان الاكراه ان وصل الى حد الاجراء لم يتعلق به حكم والا فهو مختار وبذا يكون تكليفه ممكنا شرعا وعقلا فاذا كان الاكراه ملجئا فانه مسقط لآثر التصرف وذلك رخصة من الله سبحانه شأنه في ذلك شأن النسيان ، ولذا فقد أبيح للمستكره النطق بكلمة الكفر وتناول الخمر والفطر في رمضان (٣) واتلاف مان الغير وكذلك رأى فقهاء الشافعية في الاظهر انه لا يتقيد بيمين المستكره ولا

(*) سورة الاسراء ٣٢ .

(١) مغنى المحتاج : ٤ ص ٣٠٧ .

(٢) راجع مخطوط الزركشى : ق ٢٣ وما بعدها ، الاشباه والنظائر للسيوطى : ص ١٨٧ المدخل الى مذهب الامام احمد : ص ٥٨ ، القواعد والفوائد الاصولية لابن اللحام : ص ٣٩ وما بعدها .

(٣) قال الحنابلة والشافعية : اذا اكره الصائم على الاكل والشرب وغيرهما من المفطرات ماعدا الجماع فانه لا يفطر سواء اكره على الفطر حتى فعله او فعله بان صب في حلقه الماء مكرها واذا امتنع الفنى عن اداء الزكاة الواجبة عليه اخذها الامام منه قهرا وقامت نية الامام مقام نيته « القواعد والفوائد لابن اللحام : ص ٤١ قواعد تضبط للفقيه اصول مذهبه للزركشى : ق ٢٧ .

يحث الحالف اختيار على الفعل بالاكراه ، هذا وقد استثنى الامام الفزالي في كتابه البسيط(*) خمسة مسائل :

أحدها : الاكراه على القتل لا يبيحه ويجب القصاص في الاظهر وقد ذكرنا قريبا اختلاف العلماء في ذلك .

الثانية : الاكراه على الزنا — أن قلنا يتصور الاكراه عليه فانه لا يحل به وان أسقط الحد والفرق بينه وبين كلمة الكفر : أن التلفظ بالكفر لا يوجب وقوع مفسرة الكفر حقيقة اذ الكفر القبيح انما هو الكفر بالقلب بخلاف الزنا والقتل فانه يوجب المفسدة أى الحاق الضرر بالآخرين .

الثالثة : الاكراه على الارضاع يثبت به التحريم .

الرابعة : الاكراه الحربى والمرتد على اعتناق الاسلام يصح بخلاف الذمى والمستأمن (١) .

الخامسة : الاكراه في الطلاق على فعل الامر المعاق عليه كدخول الدار يوقع الطلاق في رأى بعض الفقهاء .

والحقيقة التى لاشك فيها أن المستثنيات التى يؤثر الاكراه فيها بلغت حد الكثرة ولقد جمع النووى منها فى تهذيبه مائة مسألة (٢) ولكن والذى يضبط ذلك : انه لا اثر لقول المستكره بغير الحق الا فى الصلاة فتبطل به فى

(*) الضرورة الشرعية للدكتور وعبى الزحيلي ط ١٩٦٩ ص ٩٢ نقلا عن كتاب البسيط .

(١) الحرب من بياننا وبين بلاده حالة عداء وحرب — المرتد من ترك الاسلام واعتنق غيره من الاديان والذى من أتام فى بلاد المسلمين من غير المسلمين والتزم احكام الاسلام الصلامة والمستأمن هو الحربى الذى دخل بلاد الاسلام مؤقتا .

(٢) راجع الاشباه والنظائر ومخطوط قواعد الذر كمش المراجعين السابقين ، شرح المجموع للنووى ٩ ص ١٦٨ .

الاصح وكذلك لا اثر لفعله الا في حالة الرضاع والحدث والتحول عن القبلة في الصلاة ، وكذا ترك القيام في الفريضة مع القدرة والقتل ونحوه في الاصح اما عن الطلاق فلا يقع حال الاكراه (٣) اما الحناابلة فقد قالوا بأن الاكراه لا يبيح الاقوال وان كان يختلف في بعض الانعزال وقد ثبت عندهم ان المستكره يكون آثما على الفعل بالاخلاف (٤) .

والحقيقة التي لا تمارى ان الراى الاول هو الراجح فالمستكره يصح له ان ينطق بكلمة الكفر ولا اثر لذلك عليه ما دام مجبرا على ذلك ولصريح النص في قوله تعالى « من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان (٥) .

اما عن اثر الاكراه فيما يتعلق بالتصرفات القولية المدنية فهو عند الاحناف يختلف تبعا لاختلاف التصرفات لأنها اما ان تكون قابلة للنسخ أو غير قابلة له وستعرض فيما يأتى لبحث كل منهما بايجاز .

أولا - التصرفات التي لا تحتل الفسخ :

اختلفت كلمة الفقهاء في اثر الاكراه على التصرفات الشرعية التي لا تحتل الفسخ كالطلاق والنكاح والظهار واليمين والعفو عن القصاص فذهب الاحناف الى انه لا اثر للاكراه على هذه التصرفات واعتبروا بأنها تنفذ بالرغم من وجود الاكراه متعللين بأنها ما دامت غير قابلة للفسخ فتعد لازمة وعلى هذا فلو اكره الانسان على شيء ، ما ذكر كما في الامثلة من الطلاق أو اليمين الخ وقع منه ذلك وقد اعتبر الاحناف وقوع مثل هذه التصرفات ونفاذها بأنها تصرفات يستوى فيها الجد والهزل ، والاكراه في معنى الهزل وقد قالوا بأن هذا يتفق مع الآية القرآنية قال تعالى « فان

(٣) فنى المحتاج : ٢ ص ٧ ، ٣ ص ٣٨٩ ، مخطوط المكان السابق .

(٤) التواعد والفوائد الاصوليه لابن اللحام الحنبلى ص ٣٩ .

(٥) النحل ١٠٦ .

طلقها فلا تحل من بعد (١) أما عن بقية الأئمة . من غير الحنفية فقد راوا أن الإكراه مؤثر على التصرفات وتأثيره يؤدي إلى إفسادها وعلى هذا فلا يصح وقوع طلاق المستكره ولا يأخذ عقد الزواج بالإكراه حكم النفاذ أو الثبوت وقد عللوا ذلك بأن الله تعالى لم يرتب حكما على المستكره إذا تلفظ بكلمة الكفر فلا يكون حينئذ للإكراه أى اثر يؤدي إلى اعتبار صحتها حتى يترتب عليها حكما لقوله تعالى « الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » (٢) .

فإذا كان الأمر هكذا فينبغى ألا يترتب على تصرف قولى حال الإكراه أى اثر من باب أولى عما استدلوا أيضا بقوله ﷺ « لا طلاق فى اغلاق » (٣) ووجه الدلالة من هذا الحديث أن قوله اغلاق لفظ عام يشمل الاعادة والجنون والعقب وكل امر اتفق على صاحبه علمه وقصده ولا يمكن بحال من الاحوال أن يعتبر الاعادة كالهزل فان الهازل اذا نطق بالصيغة فهو راغب فى التكلم بها وهو فى ذلك مختار تمام الاختيار وانما يرمى من وراء ذلك الاستهزاء فينتحتم أن يعاقب على ذلك تغليظا وتشديدا عليه ، وذلك أن تعتبر عبادته صحيحة ويأخذ . ولكن المستكره على نقيض ذلك فرغبته منعقدة وليس لديه اختيار صحيح عند النطق بالصيغة وانما يقصد أن يدفع الأذى عن تعنته فمن المناسب له على سبيل التخفيف الغاء عبارته وعدم اعتبار مقتضاها ما دامت ناشئة عن غير اختيار وبذا ينضح أن الإكراه فى التصرفات التى لا تقبل الفسخ يعتبر من حالات الضرورة وسببا من أسباب التخفيف وذلك عند جمهور الفقهاء بعد كذلك عند الحنفية . والحق الذى يقال أننا نؤيد رأى جمهور الفقهاء الذى يقضى بأن الإكراه يؤثر على التصرفات بالافساد ولا يصح وقوع شىء منها حال الإكراه وذلك لقوة ادلتهم المدعومة

(١) سورة البقرة . ٢٣ .

(٢) سورة النمل ١٠٦ .

(٣) رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم وقال على شوط وسلم . نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٦٤ باب ما جاء فى علام الهازل والمكره والسكران بالطلاق وغيره .

بالنصوص من القرآن والسنة « الا من اكرهه وقلبه مطئن بالايمان » (١) وقوله
« لا طلاق في اغلاق » (٢) واذا كان الاحناف يستندون في حجبتهم الى
قوله تعالى « فان طلقها فلا تحل لها من بعد » (٣) وان هذه الآية تتمشى مع
رايهم فاننا نقول لهم بان ذلك لا يتفق كما تزعمون مع الآية لان الحكم فيها
عام وهذا العام مخصص بالحديث الشريف المذكور « لا طلاق في اغلاق » (٤)
واذا كانوا يقولون أيضا على سبيل التماس بان الاكراه كالهزل فان ذلك
مردود عليهم لما هو واضح من الفرق الشاسع بين كل منهما لان الاكراه
ليس ناشئا عن رغبة او اختيار ولكن الهزل ناشئ عن ذلك فهو قياس مع
الفارق وبذا يترجح في نظرنا راي الجمهور .

ثانيا - التصرفات التي تحتمل الفسخ :

اما التصرفات التي تحتمل الفسخ فهي مجال البيع والشراء والهبة
والايجار وغيرها فاذا اكره الانسان اكرها ايا كان نوعه تاما او ناقصا على
أى تصرف من التصرفات المذكورة المحتملة للفسخ فقد اختلفت في ذلك كلالة
الفقهاء فقد راي جمهور الحنفية ان الاكراه مفسد لهذه التصرفات وفي نفس
الوقت اعتبروها نافذة بالتصرف عندهم وان كان نافذا الا انه محكوم عليه
بالفساد والسبب في ذلك هو عدم تحقق الرضا الذي يعتبر شرطا من أهم
شروط صحة التصرفات وحينئذ يملك المشتري المبيع بالتقضى وحيث انه لم
يتوافر هذا الشرط الذي يؤثر في صحة التصرفات فانه يتسنى للمستكره بعد
زوال الاكراه حق الخيار بين امضاء التصرف وفسخه اما المالكية وبعض
الحنفية كزفر فقد قالوا ان هذه التصرفات موقوفة وقد عللوا ذلك بان الرضا

(١) النحل ١٠٦ .

(٢) البقرة ٢٣٠ .

(٣) سبق تخريجة .

(٤) سبق تخريجة .

شرط في صحة العقد لا في انعقاده حتى لو أجاز المستكرة ما اكره عليه بعد زوال الاكراه أصبح العقد صحيحا نافذا وكانهم يردون على الحنفية قولهم لانهم ذكروا أيضا في تعليلهم بأنه لو كان العقد فاسدا كما ادعى الحنفية لما انقلب جائزا وذلك لان الفاسد لا يمكن ان يأخذ حكم النفاذ بمجرد الاجازة فأشبهه بيع الفضولى وقد رأى الشافعية والحنابلة بطلان هذه التصرفات فهي غير صحيحة مع الاكراه والذي نراه ان العقد في مثل هذه التصرفات يكون غير صحيح اذا كان ناشئا عن الاكراه اما الخلاف الواقع بين الفقهاء فهو محصور في بيان درجة التأثير أو نوعيته على التصرف .

وخلاصة القول أن الاكراه سبب من اسباب التخفيف في الكثير من الاحكام ودليله ما جاء في السنة عن ابن عباسى وهو حديث حسن قال ﷺ « ان الله تجاوز عن امتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (١) .

(١) سبق تخريجه .

